مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: العوامل المؤثرة على البطالة في سورية خلال الفترة 2001 – 2011
اسم الكاتب: د. محمد عكروش، د. مدى شريقي، أكرم خازم ديوب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4893
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 19:51 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (5) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (5) 2016

العوامل المؤثرة على البطالة في سورية خلال الفترة 2001 – 2011

الدكتور محمد عكروش*
الدكتور مدى شريقي**
أكرم خازم ديوب ***

(تاريخ الإيداع 11 / 7 / 2016. قُبِل للنشر في 13 / 10 / 2016)

□ ملخّص □

تعتبر مشكلة البطالة من المشاكل الأساسية التي يعاني منها المجتمع السوري، على الرغم من سعيها إلى التنمية الاقتصادية الاجتماعية إلا إنها ما زالت تشكل أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد السوري، وهدف البحث معرفة أثر العوامل المؤثرة على حجم البطالة في سورية ومنها [حجم السكان الإجمالي،حجم السكان في سن العمل، بطالة الشباب في سن العمل [15– 24]، الناتج المحلي الإجمالي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الدخل الشهري، خلال الفترة 2011–2001، ومعرفة درجة تفسيرها لمشكلة البطالة، وكيف ترتبط تلك المتغيرات مع متغير البطالة من جهة، ومع بعضها البعض من جهة أخرى.

وسيتم استخدام المنهج الوصفي في تفسير البيانات، كما اعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الإحصائي لمعرفة المتغيرات الأكثر ارتباطاً بمشكلة البطالة.

أهم النتائج : زيادة عدد المتعطلين خلال الفترة المدروسة (58.6%)، الفجوة الجندرية لعدد المتعطلين عن العمل لصالح الذكور في الأعوام كافة ، توجد علاقة ارتباط قوية جداً بين حجم البطالة ومعدل بطالة الشباب ، علاقة الارتباط ضعيفة جداً وغير دالة إحصائيا بين حجم البطالة وباقي العوامل باستثناء بطالة الشباب يوجد علاقة ارتباط قوية بين حجم البطالة وباقي المتغيرات.

الكلمات المفتاحية: حجم البطالة ، حجم السكان الإجمالي ، حجم السكان في سن العمل، قوة العمل، بطالة الشباب في سن العمل [15 – 24]، الناتج المحلي الإجمالي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الدخل الشهري.

* رئيس قسم الاحصاء والبرمجة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
** مدرسة – كلية الآداب –قسم علم الاجتماع–
***طالب دكتوراه– السكان والتنمية– قسم الاحصاء والبرمجة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (5) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (5) 2016

Factors affecting unemployment in Syria during the period 2001 – 2011]

Dr. Mohammed Akroush*
Dr. Mada Shuraiki**
Akram Khazim Diop***

(Received 11 / 7 / 2016. Accepted 13 / 10 / 2016)

□ ABSTRACT □

Considered the problem of unemployment of the basic problems of the Syrian society, despite the pursuit of socio-economic development, but it was still pose the biggest challenges facing the Syrian economy, The objective of this research to know the impact of factors affecting the volume of unemployment in Syria, including the size of the population overall, the size of the working age population, youth unemployment in the working-age[15-24], GDP per capita GDP, monthly income, during the period 2011 -2001, find out the degree of interpretation to the problem of unemployment and how these variables are associated with variable unemployment on the one hand, and with each other on the other. And it will use the descriptive approach in interpreting the data, as the adopted research on statistical analytical method to determine the most relevant to the problem of unemployment variables.

The most important results: increasing the number of the unemployed during the period studied (58.6%), the gap of gender to the number of the unemployed in favor of males in the years of all, there is a very strong correlation between the size of unemployment and the rate of youth unemployment is a relationship, a very weak and function correlation statistically between the size of unemployment and the rest factors except youth unemployment there is a strong correlation between the size of unemployment and other variables relationship.

Keywords: Unemployment size, the size of the total population, the size of the working age population, Work's strength, youth unemployment is at work[15-24 age], GDP per capita GDP, monthly income.

*Head of Statistics and Programming Department - Faculty of Economics -Tihreen University- Lattakia- Syria.
**Assistant Professor - the Department of Sociology- Faculty of Arts- Tihreen University- Lattakia – Syria.
*** Post graduate Student - Population and Development - Department of Statistics and Programming - Faculty of Economics -Tihreen University- Lattakia - Syria.

مقدمة :

برزت مشكلة البطالة نتيجة التطور التكنولوجي والثورة العلمية التقنية، كما أفرزت الأزمات الاقتصادية المتعاقبة مشكلة الركود الاقتصادي التي تسببت بشكل رئيسي في ظهور مشكلة البطالة في البلدان الرأسمالية وبشكل خطير في البلدان النامية،وتشير الأرقام أن نسبة البطالة تتراوح بين (10%-15%) في أغلب اقتصاديات البلدان النامية، فإن ارتفاع معل النمو السكاني،وتباطؤ التوظيف أدى لظهور مشكلة البطالة بشكل يفوق مثيلاتها في البلدان الرأسمالية، إن دراسة مشكلة البطالة لا يتمثل فقط في تحليل عواملها وأسبابها بل يكمن أيضاً في إبراز أهمية العنصر البشري الذي هو أساس التنمية، وبالتالي لا بد من دراسة العوامل التي قد يكون لها تأثير على مشكلة البطالة.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية مشكلة البطالة والعوامل المؤثرة فيها نذكر منها :

أ : الدراسات المحلية :

1) : دراسة المصبح، (2008) [1] بعنوان: **العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك** .هدفت الدراسة إلى اختبار العالقة بين مؤشرات الأداء الاقتصادي، والمؤشرات المؤسسية المتعلقة بسوق العمل من جهة، والبطالة في سوريا من جهة أخرى.

وتوصلت الدارسة إلى أن الاقتصاد السوري يعاني مشكلة بطالة مزمنة، وأن البطالة تتركز بشكل رئيسي في فئة الشباب، وخريجي الجامعات، وأن مشكلة البطالة قد تفاقمت بعد تراجع الدولة عن دورها في التوظيف، وخاصة التوظيف الملزم لبعض الاختصاصات الجامعية وما قبل الجامعية، إضافة إلى وجود عالقة توازنية طويلة الأجل بين معدل البطالة كمتغير تابع، وبقية المتغيرات الأخرى، كنمو الإنتاجية، ومعدل التضخم، وحصة العامل من رأس المال، وشروط التبادل التجاري، ومؤشر ضرائب العمل.

2): دراسة الشيخ حسين، (2007)[2] بعنوان: **البطالة في سوريا 2004-1994** .هدفت الدراسة إلى التعرف على مشكلة البطالة في سوريا، وأهم خصائصها، وكذلك تكوين نموذج قياسي لتحديد المتغيرات المؤثرة في مشكلة البطالة في سوريا خلال فترة الدراسة، وقد تمثلت المتغيرات في(معدل نمو الدخل القومي، معدل نمو الاستثمارات، معدل الأجور الحقيقية معدل النمو السكاني، سياسة الانفتاح الاقتصادي) وقد تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لدراسة العالقة الإرتباطية بين البطالة والعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيها، و تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، وكذلك الاعتماد على الصيغة الخطية، وتم استخدام برنامج SPSS لأغراض التحليل والدراسة .و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: وجود تعريفات عديدة للبطالة، ومن أجل أن تكون هذه التعريفات دقيقة لا بد من أخذ البعد المحلي بعين الاعتبار عند تعريف البطالة، كما أن النموذج القياسي المستخدم في الدراسة أظهر بأن أهم العوامل المؤثرة في معدل البطالة هي: الدخل القومي، وسياسة الإصلاح الاقتصادي، ومعدل الأجور، ومعدل النمو السكاني، ومؤشر السياسة العامة، وقد بين النموذج بأن العالقة بين معدل البطالة والمتغيرات السابقة هي علاقة طردية.

---

[1] - **المصبح، عماد الدين، العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية، دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، 18-17.مارس 2008.**

[2] - **الشيخ حسين، صطوف، البطالة في سورية 2004-1994 المكتب المركزي ل حصاء، دمشق، سوريا، 2007.**

3): دراسة بلول،(2002)[3] بعنوان: **الأبعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سوريا، الواقع الأسباب، الحلول،** هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب والعوامل المؤدية إلى مشكلة البطالة في سوريا و من ثم الخروج بمقترحات من أجل حل مشكلة البطالة في سوريا .وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم أسباب البطالة في سوريا، تعثر برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسوء توزيع الثروات، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، والتي تزامنت مع زيادة في نسبة قوة العمل، وبما ال يتناسب مع فرص التوظيف التي وفرتها الحكومة، والقطاعين العام والخاص، وتراجع دور الدولة منذ عام 1985 في مجالي التخطيط، والاستثمار، خاصة مع نمط غالب منً إلى ظهور مشكلة البطالة النمو الرأسمالي أدى منطقياً إلى ظهور مشكلة البطالة.

ب : الدراسات العربية:

5) : دراسة يعقوبي، محمد، بعنوان: **تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010)**،جامعة المسيلة، قسم العلوم التجارية، الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة و تحليل واقع البطالة في الجزائر– بناء نموذج قياسي للبطالة في الجزائر ، تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن الدخل الحقيقي يعتبر من أهم المتغيرات المؤثرة على معدلات البطالة في الجزائر ،بينما لم تظهر باقي المتغيرات في النموذج، وبين الإنفاق الحكومي واحتياطي الصرف تأثير كبير على معدلات البطالة .

7): عبد الرحيم شيبي و شكوري محمد، **البطالة في الجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية 1970-2006**، مقدمة للمؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، عام 2008،القاهرة، استخدم الباحثان أساليب التحليل الإحصائي بالاعتماد على تحليل العلاقات السببية وتوصلت الدراسة إلى أسعار النفط كان لها أثر ايجابي على تخفيض معدل البطالة، وإن زيادة الإنفاق في الجزائر على حساب الاستثمار ساهم في رفع معدل البطالة.

جـ: الدراسات الأجنبية :

8): دراسة Kabbani & Kothari(2005)[4]، بعنوان : **Youth Employment in the MENA Region: A Situational Assessment**، اي تشغيل الشباب في الشرق الأوسط، هدفت الدارسة إلى التعرف على سوق عمل الشباب في منطقة الشرق الأوسط، من أجل تحديد العوامل التي أسهمت في ارتفاع معدلات البطالة واستمرارها بين فئة الشباب في منطقة الشرق الأوسط ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من العوامل التي أسهمت في ارتفاع معدلات البطالة بين فئة الشباب في منقطة الشرق الأوسط أهمها: ارتفاع معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة و جمود السوق، وارتفاع عرض العمل عن الطلب عليه، والعقبات البيروقراطية أمام تطوير مؤسسات القطاع الخاص وارتفاع معدلات النمو السكاني، وزيادة معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر، كما وبينت الدراسة بأن حصة الوظائف الحكومية بين إجمالي العمالة في منطقة الشرق الأوسط هي الأعلى على مستوى الدول النامية، كما أن الأجور في القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط هي أعلى من الأجور في القطاع الخاص بنسبة 30%.

---

[3] - **بلول، صابر، الأبعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سورية، الواقع، الأسباب، الحلول، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2002.**

[4] - **Kabbani, Nader & Kotra, Ekta, Youth Employment in the MENA Region: A Situational Assessment, World Bank, 2005,**

9): Ahn Garcia and Jimeno (2004) [5]بعنوان : **The Impact of Unemployment on Individual Well – Being in the EU** أي : تأثير البطالة على الفرد في الاتحاد الأوربي، هدفت الدراسة إلى قياس أثر البطالة على رفاهية الفرد في الاتحاد الأوروبي، و توصلت الدراسة إلى ثالث نتائج أساسية وهي: وجود اختلافات كبيرة بين دول الاتحاد الأوروبي في أثر البطالة على رفاهية الفرد، حيث أن آثار البطالة على رفاهية الفرد كانت أقل في دول الدنمارك وهولندا عن غيرها من دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب معدلات البطالة المنخفضة فيهما و إعانات البطالة، وسق العمل النشط، إضافة إلى أن آثار البطالة تظهر بشكل كبير على رفاهية الفرد في العمل والصحة والعلاقات الاجتماعية.

ساعدت الدراسات السابقة الباحث على تكوين خلفية نظرية عن موضوع الدراسة، وبالرجوع إلى أهم ما تناولته الدراسات السابقة بخصوص مشكلة البطالة، فقد تشابهت جميع الدارسات السابقة في الإطار النظري للمشكلة إلى حد كبير، إلا أن بعضها ركز على بعض المتغيرات الاقتصادية وعلاقتها بظاهرة البطالة، والبعض الآخر ركز على بعض المتغيرات الاجتماعية، ودورها في التأثير على معدلات البطالة، ولكن جميعها قد اتفق على أن ظاهرة البطالة هي خطر يتهدد النسيج الاجتماعي للمجتمعات، ويهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول على اختلاف نظمها ومكانتها، وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأن هذه الدارسة تأتي استكمالاً للدارسات السابقة التي تناولت مشكلة البطالة، إلا أنها تختلف عنها باعتبارها تناولت العوامل المؤثرة على مشكلة البطالة في سورية [حجم السكان الإجمالي،حجم السكان في سن العمل، بطالة الشباب في سن العمل [15– 24]، الناتج المحلي الإجمالي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الدخل الشهري، النشاط الاقتصادي (الخام والمنقح)]،خلال الفترة 2011–2001.

ثانياً : ملامح البطالة في سورية خلال الفترة 2001–2011

يتطلب التعرف على واقع البطالة في سورية التعرف على الواقع الديموغرافي في سورية، إذ أن " التعرف على تطور حجم السكان بشكل عام، وتطور حجم السكان في سن العمل بشكل خاص من حيث نوعها وتركيبها باعتبارها الفئة التي يقع على عاتقها إنتاج السلع والخدمات، والتعرف على خصائصها الاقتصادية والاجتماعية ومهاراتها، يحتل أهمية خاصة في وضع السياسات والبرامج الخاصة بالتنمية والبرامج الخاصة، كما يفسر زيادة النمو الاقتصادي بالاستثمار في رأس المال البشري، ومن دون شك فان الموارد البشرية المستثمرة في النشاط الاقتصادي لابد وأن تنتج الثروة المتزايدة [6] وبحيث يُلبي تعدادها احتياجات مختلف فروع الاقتصاد الوطني" [7] الأمر الذي سيساهم في الحد من مشكلة البطالة عبر زيادة الاستثمارات الأمر الذي سيزيد من الطلب على اليد العاملة والحد من البطالة، ولقد رأى كل من Durand.j et Huchet. M (2003), التغير في البطالة يرتبط بالتغير في معدل نمو الناتج المحلي ، وحتى يستقر معدل البطالة يجب أن يزيد النمو الاقتصادي بمستوى (1%) كل ثلاثة أشهر، ولا بد من الإشارة إلى أن المجتمع السوري مجتمع فتي، حيث يشكل حجم السكان في سن العمل أكثر من نصف المجتمع كما هو موضح بالجدول رقم () الأمر الذي ساهم في ارتفاع معدل البطالة في سورية.

---

[5] **- Ahn, Namkee, Garcia, Juan Ramon & Jimeno, Juan Francisco, The Impact of Unemployment on Individual Well – Being in the EU, EUROPEAN NETWORK OF ECONOMIC POLICY RESEARCH,2004,**

[6] **- عمار عماري ، بعض الملاحظات على التنمية البشرية وسبل النهوض بها في الجزائر ، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الثالث حول واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الاسلامية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، نوفمبر 2007، ص08.**

[7] **- إبراهيم العلي ، إنشاء وتطوير نظم المعلومات الخاصة بسوق العمل في سورية ، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، دمشق ، سورية 1997 ، ص 13 .**

2-1 : مفهوم للبطالة

تتمثل البطالة في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم الطلب المطلوب في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الاجور السائدة، أي تتمثل البطالة في حجم الفجوة بين اليد العاملة المعروضة واليد العاملة المطلوبة، وحتى يعتبر الفرد عاطلاً عن العمل يجب أن يتوفر فيه شروط أهمها[8]:

- أن يكون الفرد قادراً على العمل.
- أن يكون الفرد متاحا للعمل.
- أن يكون الفرد باحثاُ عن العمل.

منظمة العمل الدولية العاطلين عن العمل " أفراد قوة العمل الراغبين في العمل وفق الأجور السائدة، والباحثين عنه، ولا يجدونه"[9].

ولتوصيف مفهوم البطالة بشكل دقيق تم تحديد بعض الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل وهي [10]:

– العمال المحبطين وهم الذين في حالة بطالة فعلية و يرغبون في العمل، و لكنهم لم يحصلوا عليه و يئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل. و يكون عددهم كبيرا خاصة في فترات الكساد الدوري.

– الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل و هم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت.

– العمال الذين لهم وظائف و لكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض العطل و غيرها من الأسباب.

– العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، و هم من يعملون لحساب أنفسهم.

– الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن و الذين أحيلوا على التقاعد.

– الأشخاص القادرين عل العمل و لا يعملون مثل الطلبة، و الذين بصدد تنمية مهاراتهم.

– الأشخاص المالكين للثروة و المال القادرين عن العمل و لكنهم لا يبحثون عنه.

– الأشخاص العاملين بأجور معينة و هم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.

2-2: البطالة في النظريات الاقتصادية[11]

النظريات الاقتصادية بمختلف مدارسها تنظر الى سوق العمل والبطالة من وجهات نظر متعددة، تتضمن نظريات متباينة لسوق العمل والبطالة، فبينما تعترف النظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية بالبطالة الاختيارية والاحتكاكية فقط، نجد أن النظرية الكينزية تقر بوجود نوعين من البطالة وهما البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية والتي يرجع في رأيها إلى قصور الطلب الكلي على السلع والخدمات، وفيما يلي عرض لأهم تلك النظريات:

أ -**النظرية الكلاسيكية والنيو كلاسيكية** [12]: نهاية القرن 18 وبداية القرن 19

---

[8] -Office National Des Statistique L'emploi Et Le Chômage , Donnes Statistique, N° 226 , Editions ONS , Algérie , 1995, P 8

[9] - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت،أكتوبر1997، ص : 39.

10- المرجع السابق، ص ص : 15-16.

11- صطوف الشيخ حسين، (2008)، "البطالة في سوريا (1994-2004)، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، سوريا.

12 - ظهرت هذه المدرسة في انجلترا نهاية القرن 18 وبداية القرن 19 بفضل مجموعة من المفكرين والعلماء من علم الاقتصاد ، منهم ادم سميث ودافيد ريكاردو ومالتس، وغيرهم.

❖ **النظرية الكلاسيكية** : من أهم مفكريها : ديفيد هيوم (1711–1776)، آدم سمث (1729–1790)، دافيد ريكاردو (1772–1823)، جون ستيورات مل (1806–1873)، تؤكد على عدد من الافتراضات الأساسية أهمها:

-سيادة المنافسة الكاملة كافة الأسواق.

-ومرونة الأجور والأسعار.

-التوظف الكامل لعناصر الإنتاج كافة بما فيها العمل.

ولم يهتم أصحاب هذا الاتجاه بدراسة موضوع البطالة، وإنما انصب اهتمامهم الأساسي على كيفية تحقيق التراكم الرأسمالي في الأجل الطويل، بوصفه المحدد الأساسي لمستوى أداء النشاط الاقتصادي والنمو فيه على المدى الطويل،حيث يربطون البطالة بالعامل السكاني وبتراكم رأس المال، وبالتالي فان مفكري النظرية الكلاسيكية يرون أنه ليس هناك ضرورة لتدخل الحكومة باتخاذ سياسات معالجة لمشكلة البطالة، وان وجدت البطالة الإجبارية فهي مؤقتة سرعان ما يترتب عليه تخفيض في الأجور الحقيقية، مما يترتب عليه حدوث التوازن تلقائيا عند مستوى العمالة الكاملة، يفترض الكلاسيك ثبات رأس المال وغياب التقدم التكنولوجي في الأجل القصير وأن العامل الوحيد المتغير في دالة الإنتاج هو كمية اليد العاملة المستخدمة، معنى هذا أن حجم الإنتاج يتحدد بحجم اليد العاملة المستخدمة، كلما زادت اليد العاملة زاد حجم الإنتاج.[13]

❖ **النظرية النيو كلاسيكية:** ظهرت هذه المدرسة عام (1871) عن طريق ثلاث مفكرين اقتصاديين هم : كارل مانجر النمسا، والراس سويسرا ، ستالي جيفنس انكلترا، اعتمد مفكروا النظرية النيو كلاسيكة على نظرية "التوازن العام" الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل نتيجة لارتباط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل، ويرتكز تحليلهم على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة (السوق الحرة) ومن أهمها:

-تجانس وحدات العمل.

-حرية تنقل اليد العاملة ودور المنافسة في شراء وبيع قوة العمل مثل: بيع وشراء السلع وأن حجم اليد العاملة مرتبط بعرض وطلب العمل في السوق.

كما افترضت حالة التوظيف التام، ولم تولي للبطالة اهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون "ساي" للأسواق، كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع، إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي، وبالتالي التحليل النيو كلاسيكي لم يختلف عن التفسير الكلاسيكي في تفسير البطالة.

ب – النظرية الكينزية: 1936م

يتحقق التوازن عند الكينزيين نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات، وسوق النقد في آن واحد اذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل، وأن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي، أي أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن يتيح ارتفاعا في الطلب على العمل وبالتالي حجم العمالة، أما عرض العمل فإنه مرتبط بمعدل الأجر الاسمي، لأن العمال يقعون في فخ الوهم النقدي، حيث يعتبرون أن كل زيادة في الأجر الاسمي هي زيادة فعلية في مداخيلهم بسبب جهلهم لمستوى الأسعار. وقد وجد كينز أن تطور الرأسمالية يصطدم بتناقضات حادة لا يمكن أن تزول عفويا مثل البطالة الجماهيرية المتزايدة، وعدم كفاية الطلب على

13 - Féve. P et Ortega. J, (2004),"Macroéconomie: Approche pratique contemporaine ", Dunod , Paris p72.

البضائع ،مما يؤدي إلى عدم تطابقه مع العرض آليا، من ناحية أخرى، يرفض كينز آلية الأجور كسبب للبطالة، لأن انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال. وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق. وعليه فإن سر وجود البطالة يكمن فيما يلي:

-أن حالة التوظيف الكامل ما هي إلا حالة خاصة جدا، وأن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي، ومن أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب والذي بدوره ينقسم إلى طلب على السلع الاستهلاكية وطلب على السلع الاستثمارية.[14]

-إذا كان الطلب الكلي أقل مما يجب لتشغيل جميع الموارد المتاحة فان الدخل الوطني سيكون أقل من الناتج الوطني الممكن، والناتج الوطني الممكن هو عبارة عن أقصى حجم للناتج الحقيقي الذي يمكن الوصول إليه عن طريق استخدام جميع الموارد المتاحة للمجتمع، وستكون في هذه الحالة فجوة في الإنتاج وبالتالي تظهر الفجوة الانكماشية التي تبين ذلك المقدار من الإنفاق التلقائي الضروري لإعادة الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة نسبة التشغيل في الاقتصاد.

-لقد رفض كينز في نظريته العامة فكرة البطالة الإرادية، حيث يرى أن مرونة الأجور والأسعار لا تسمح بالعودة إلى التوازن عن طريق آليات السوق، إلا أن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن المستوى التشغيل الكامل.[15]وضح كينز مفهوم البطالة الإجبارية الناجمة عن قصور الطلب الكلي الفعال، ولذا تسمى البطالة الإجبارية وفقا لهذا التحليل، لذا فقد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج مشكلة القصور في الطلب الكلي لعلاج البطالة الإجبارية، ودلك باستخدام السياسة المالية التوسعية.

ج – نظرية الأجر الكفأة : تعتمد على العلاقة التي يمكن أن تربط بين استقرار الأجور النقدية وإنتاجية العمال فأصحاب العمل يعتقدون أنه من المفيد رفع الأجور عن مستواها التوازني في سوق العمل وذلك لتشجيع العمال وزيادة إنتاجيتهم، أي يكون سلوك أرباب العمل والعمال في تناسق تام مع أهداف تعظيم المردودية، بالنسبة أصحاب الأعمال، وتعظيم المنفعة والإشباع بالنسبة العمال.[16] يمكن حصر دوافع رفع الأجور من طرف أصحاب العمل في النقاط التالية:[17]

– الرغبة في اجتذاب اليد العاملة ذات المهارات والكفاءات العالية لأنها أكثر إنتاجية.

– تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم لا تزيد من تكلفة تكوين وتوظيف عمال جدد.

– زيادة إنتاجية عنصر العمل ، سيجعل العمال يبذلون جهوداً كبيرة في حالة حصولهم على أجور أعلى، ويحد من الهدر في الوقت.

❖ **مشكلة البحث :**

تعتبر سورية من البلدان التي تعاني من ارتفاع معدل نموها السكاني، كما يتميز المجتمع السوري بأنه مجتمع فتي، حيث يشكل فئة الشباب القاعدة العريضة للهرم السكاني في المجتمع السوري، وأن أكثر من نصف المجتمع هم في الفئة العمرية [64-15] ، بالإضافة إلى عدم تناسب تزايد أعداد القوة العاملة الناجمة عن الزيادة الطبيعية في عدد السكان، زاد من حجم البطالة، مما يتطلب تحديد العدد المتوقع للمتعطلين عن العمل في سورية والتوجهات والخيارات

[13]-ThierryTacheix, (2000),L'essentielde la macroéconomie,Gualino, Paris.p27.

[15] -Sobry. C etVerez J. C, (1996),"Éléments de macroéconomie: une pproche empirique et dynamique", Editions EllipsesParis, p190.

[16] - Tremblay. R, (1992)," Macroéconomique modernes: théories et réalité ",Edition Etudes vivantes, Québec, p 286.

17 - Gregory. N. M,(2006), Macroéconomie, De Boeck, Paris, edition, p 196.

المستقبلية الممكنة، الأمر الذي يدعو للتساؤل عن حجم مشكلة البطالة في سورية والعوامل التي تؤثر بها مثل (الحجم الكلي للسكان، حجم السكان في سن العمل، حجم قوة العمل، بطالة الشباب في الفئة العمرية [24-15]،الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد منه، الدخل الشهر).

هل يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين حجم البطالة وتلك العوامل خلال الفترة 2001-2011؟

أهمية البحث وأهدافه :

❖ **أهمية البحث :** تأتي أهمية البحث باعتباره يتناول مشكلة البطالة باعتبارها مشكلة عامة يعاني منها المجتمع السوري، ومعرفة العوامل المؤثرة بها، ودراستها وفق المنهج الوصفي لإعطاء صورة واضحة عن واقع البطالة في سورية، واستخدام المنهج التحليلي في الكشف عن العوامل المؤثرة بها.

هدف البحث :

إن الهدف الذي يطمح إليه البحث هو رصد لأهم العوامل الديموغرافية والاقتصادية التي لها تأثير في مشكلة البطالة، وشكل العلاقة بين حجم البطالة وتلك العوامل ومدى الارتباط بينها خلال الفترة 2001-2011

فرضيات البحث : يقوم البحث على الفرضية الرئيسية التالية :

- لا توجد علاقة ارتباط دالة إحصائيا بين حجم البطالة والعوامل المؤثرة بها.

ويمكن أن تنبثق عنها مجموعة من الفرضيات الفرعية :

❖ لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين حجم البطالة و حجم السكان الكلي.

❖ لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين حجم البطالة و حجم السكان في سن العمل.

❖ لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين حجم البطالة و حجم قوة العمل.

❖ لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين حجم البطالة و والناتج المحلي الإجمالي.

❖ لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين حجم البطالة و و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

❖ لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين حجم البطالة و الدخل الشهري.

منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي لإعطاء صورة عن واقع البطالة كما هي موجودة في الواقع عبر تحليل البيانات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء، كما تم استخدام المنهج التحليلي الإحصائي لمعرفة أثر تلك العوامل على متغير البطالة، ومعرفة علاقة الارتباط بين البطالة وتلك العوامل، وأهمية هذا الارتباط إحصائيا باستخدام البرنامج الإحصائي spss.

رابعاً: تطور البطالة في سورية خلال الفترة 2001-2011

سيتم التعرف على مؤشرات البطالة و هي : أعداد المتعطلين حسب النوع (ألف نسمة)، والفجوة الجندرية لأعداد المتعطلين، و الفرق في أعداد المتعطلين عن السنة التي قبلها، معدل البطالة (%)حسب النوع، الفجوة الجندرية لمعدل البطالة، و الفرق في معدل البطالة عن السنة التي قبلها، و معدل بطالة الشباب [24-15] سنة حسب النوع، والفجوة الجندرية لمعدل بطالة الشباب، والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (1) مؤشرات البطالة في سورية والفجوة الجندرية (النوعية) والزمنية خلال الفترة 2001-2011

مؤشرات البطالة		2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
أعداد المتعطلين (ألف نسمة)	ذكور	312	356	335	432	255	236	237	380	264	293	504
	إناث	234	282	216	176	158	197	217	215	179	183	362
	مجموع	546	638	551	608	413	433	454	595	443	476	866
الأرقام القياسية لأعداد [18] المتعطلين بالأساس المتحرك		100	117	86	110	68	105	105	131	74	107	182
الفجوة الجندرية لأعداد المتعطلين [19]		78	74	119	256	97	39	20	165	85	110	142
معدل البطالة	ذكور	7.4	8.3	8.2	10.4	5.9	5.3	5.2	8.3	5.7	6.2	10.4
	إناث	22.5	24.1	21.9	21.8	20.1	23.8	25.6	24.2	22.3	21.9	37.1
	مجموع	10.3	11.7	10.8	12.3	8.1	8.2	8.4	10.9	8.1	8.6	14.9
الفرق في معدل البطالة عن السنة التي قبلها		–	1.4	-0.9	1.5	-4.2	0.1	0.2	2.5	-2.8	0.5	6.3
الفجوة الجندرية لمعدل البطالة (%)		-15.1	-15.8	-13.7	-11.4	-14.2	-18.5	-20.4	-15.9	-16.6	-15.7	-26.7
معدل بطالة الشباب [24-15] سنة	ذكور	18.0	21.4	16.0	22.0	15.1	12.7	13.1	17.2	12.1	16.4	26.6
	إناث	40.4	38.9	33.7	36.7	35.7	46.1	49.1	47.6	43.0	43.5	71.0
	مجموع	23.5	26.3	19.9	24.8	18.6	18.3	19.1	22.4	16.7	20.4	35.8
الفرق في معدل بطالة الشباب عن السنة التي قبلها		–	2.8	-6.4	4.9	-6.2	-0.3	0.8	3.3	-5.7	3.7	15.4
الفجوة الجندرية لمعدل بطالة الشباب (%)		-22.4	-17.5	-17.7	-14.7	-20.6	-33.4	-36	-30.4	-30.9	-27.1	-44.4

المصدر : المجموعات الاحصائية للأعوام المذكورة. الفجوة الجندرية والفروق من حسابات الباحث.

❖ **تطور أعداد المتعطلين** : تشير الأرقام القياسية لأعداد المتعطلين بالأساس المتحرك الواردة الجدول رقم (1) إلى تذبذب في أعداد المتعطلين عن العمل بين عام و آخر خلال الفترة 2001- 2011، مع افتراض أن كل عام هو سنة الأساس للعام الذي يليه، نجد أن أعلى زيادة في مجموع أعداد المتعطلين عن العمل كان في العام 2011 ازدادت (75) نقطة، في حين كانت أدنى الأرقام القياسية في مجموع أعداد المتعطلين عن العمل كان في عام 2009 الذي انخفض حوالي (57) نقطة، وهذا يدل على عدم وضوح الخطة الاقتصادية للحد من مشكلة البطالة.

الفجوة الزمنية : يوجود تذبذب في تطور الأرقام القياسية لأعداد المتعطلين بالأساس المتحرك ، مع افتراض أن كل عام هو سنة الأساس للعام الذي يليه نجد ثلاث نقاط زمنية شهدت انخفاض معدل البطالة هي 2003-2005-2009 كانت أكثر النقاط انخفاضاً عام 2005 حيث بلغت نسبة الانخفاض في أعداد المتعطلين (32%) عن العام الذي يسبقه يليها العام 2009 حيث بلفت نسبة الانخفاض (26 %) عن العام الذي يسبقه، في حين شهد العام

[18] - الأرقام القياسية لأعداد المتعطلين بالأساس المتحرك، بافتراض أن كل سنة هي أساس للسنة التي قبلها، وقمن بقسمة أعداد المتعطلين للسنة التالية على أعداد المتعطلين للسنة السابقة وضربها بـ 100، فمقدار الزيادة هي ما يزيد عن الـ 100، ومقدار النقصان هو ما ينقص عن الـ 100.

[19] - الفجوة الجندرية لأعداد المتعطلين، ولمعدل البطالة، ومعدل بطالة الشباب تم حسابها بطرح مؤشرات بطالة الذكور من مؤشرات بطالة الاناث.

2011 ارتفاعاً واضحاً في معدل البطالة حيث كان الفرق عن العام الذي يسبقه (82%) عن العام الذي يسبقه، ويمكن أن يعزى هذا إلى حدوث الاضطرابات الحاصلة في سورية في ذلك العام.

الفجوة الجندرية: تميل الفجوة الجندرية لعدد المتعطلين عن العمل لصالح الذكور في الأعوام كافة مع وجود فروقات بين الأعوام، حيث بلغت الفجوة ذروتها عام 2004 بفجوة قيمتها (256) ألف متعطل، يليها العام 2011،بينما بلغت الفجوة الجندرية أقل قيمة لها عام 2007 حيث بلغت (20) ألف متعطل، يليها العام 2006 .

❖ **معدل البطالة :**

يشير الجدول رقم (1) إلى تذبذب معدل البطالة خلال الفترة 2001–2011، مع افتراض أن كل عام هو سنة الأساس للعام الذي يليه، نجد أن أعلى معدل البطالة كان في العام 2011 بنسبة (6.3%)، في حين كان أدنى معدل البطالة في العام 2005 والذي انخفض بنسبة (4.2%)، وبلغت نسبة الزيادة لمعدل بطالة الذكور (3%)، ومعدل بطالة الإناث (14.6%).

الفجوة الزمنية : يوجود تذبذب في تطور معدل البطالة، مع افتراض أن كل عام هو سنة الأساس للعام الذي يليه نجد ثلاث نقاط زمنية شهدت انخفاض معدل البطالة هي 2003–2005– 2009، كانت أكثر النقاط انخفاضاً عام 2005، حيث بلغت نسبة الانخفاض (– 4.2%) عن العام الذي يسبقه، يليها العام 2009 حيث بلغت قيمة الانخفاض (–2.8%) عن العام الذي يسبقه، في حين شهد العام 2011 ارتفاعاً واضحاً في معدل البطالة حيث كان الفرق عن العام الذي يسبقه (6.3%)، ويمكن أن يعزى هذا إلى حدوث الاضطرابات الحاصلة في سورية في ذلك العام.

الفجوة الجندرية: تميل الفجوة الجندرية لمعدل البطالة لصالح الإناث في الأعوام كافة مع وجود فروقات بين الأعوام، حيث بلغت الفجوة ذروتها عام 2011 بفجوة قيمتها (44.4%)، يليها العام 2007، بينما بلغت الفجوة الجندرية أقل قيمة لها عام 2004 حيث بلغت (11.4%)، يليها عام 2003 .

❖ **معدل بطالة الشباب:**

تتركز البطالة بشكل واضح في صفوف الشباب حيث يشير الجدول رقم (1) إلى زيادة معدل البطالة في صفوف الشباب خلال الفترة 2001–2011، مع افتراض أن العام 2001 هو سنة الأساس نجد أن معدل بطالة الشباب ازداد في العام 2011 بنسبة (12.3%)، وبلغت نسبة الزيادة لمعدل بطالة الذكور (8.6%)، ومعدل بطالة الإناث (30.6%).

الفجوة الزمنية : يوجود تذبذب في تطور معدل بطالة الشباب مع افتراض أن كل عام هو سنة الأساس للعام الذي يليه نجد أربع نقاط زمنية شهدت انخفاض معدل البطالة هي 2003–2005– 2006– 2009 كانت أكثر النقاط انخفاضاً عام 2003 حيث بلغت نسبة الانخفاض (– 6.4 %) عن العام الذي يسبقه يليها العام 2005 حيث بلغت قيمة الانخفاض (– 6.2%) عن العام الذي يسبقه، في حين شهد العام 2011 ارتفاعاً واضحاً في معدل بطالة الشباب حيث كان الفرق عن العام الذي يسبقه (15.4%)، ويمكن أن يعزى هذا إلى حدوث الاضطرابات التي ألمت بسورية في ذلك العام.

الفجوة الجندرية: تميل الفجوة الجندرية لمعدل بطالة الشباب أيضا لصالح الإناث في الأعوام كافة مع وجود فروقات بين الأعوام، حيث بلغت الفجوة ذروتها عام 2011 بفجوة قيمتها (– 44.4%)، يليها العام 2007، بينما بلغت الفجوة الجندرية أقل قيمة لها عام 2004 حيث بلغت (–14.7%)، يليها عام 2002 .

خامساً : العوامل المؤثرة بالبطالة :

يوجد مجموعة من العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في تغيرات البطالة في سورية، والتي تعتبر من أهم المقاييس التي يقاس بها تقدم مجتمع من المجتمعات، وبالأخص عند قياسها مع العوامل الاقتصادية، و العوامل الاجتماعية في المجتمع، وفي هذه الدراسة سيتم قياس اثر تلك العوامل على تطور معدل البطالة في سورية، ومن أهم تلك العوام، حيث تم تقسيم تلك العوامل إلى مجموعتين ديموغرافية واقتصادية :

❖ **العوامل الديموغرافية:**

تشير الدراسات والأبحاث إلى أهمية العوامل الديموغرافية، ودورها الرئيسي في تفسير ارتفاع معدلات البطالة في سورية، فان ارتفاع معدل النمو السكاني، وفتوة المجتمع السوري، سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع حجم السكان في سن العمل [15– 64] سنة، الأمر الذي سيزيد من العرض لليد العاملة في سوق العمل، يرافقه انخفاض الطلب على اليد العاملة في سوق العمل، وترتفع نسبة البطالة، وفيما يلي جدول يبين اهم العوامل الديموغرافية المؤثرة بالبطالة في سورية خلال الفترة 2001–2011.

جدول رقم (2) أهم العوامل الديموغرافية المؤثرة في البطالة في سورية خلال الفترة 2001–2011

		2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي السكان (ألف نسمة)	ذكور	8552	8763	8979	9199	9340	9563	9798	10042	10287	10539	10794
	إناث	8168	8367	8571	8781	8929	9154	9374	9602	9838	10080	10330
	مجموع	16720	17130	17550	17980	18269	18717	19172	19644	20125	20619	21124
نسبة النوع %		105	105	105	105	105	105	105	105	105	105	105
[أقل من سنة حتى 14]سنة حجم السكان		6762	6886	6952	7119	7158	7356	7635	7439	7632	7673	8256
% من مجموع السكان		40.4	40.2	39.6	39.6	39.2	39.3	39.8	37.9	37.9	37.2	39.1
[15– 64] حجم السكان سنة (ألف نسمة)	ذكور	4767	4894	5010	5135	5314	5433	5566	5775	5911	6009	6326
	إناث	4674	4737	4953	5075	5143	5275	5399	5718	5853	6069	6225
	مجموع	9441	9631	9963	10210	10457	10708	10965	11493	11764	12078	12551
الزيادة السنوية (%)		–	2	3.4	2.5	2.4	2.4	2.4	4.8	2.4	2.7	3.9
نسبة السكان [15– 64] من إجمالي السكان(%)		56.4	56.2	56.8	56.8	57.2	57.2	58.5.2	58.5	58.6	58.6	59.4
نسبة النوع للسكان [15– 64] (%)		102	103	101	101	103	102	103	101	101	99	102
حجم السكان 65 فأكثر		517	582	635	651	607	626	642	712	729	837	8027
% من مجموع السكان		3.2	3.4	3.6	3.6	3.6	3.5	3.3	3.6	3.5	4.2	3.8
حجم قوة العمل(ألف نسمة)	ذكور	4238	4289	4108	4142	4318	4466	4553	4555	4638	4696	4838

	إناث	1038	1170	985	806	788	827	847	888	804	834	977
	مجموع	5276	5459	5093	4948	5106	5293	5400	5443	5442	5530	5815
الزيادة السنوية (%)		0	3.5	- 6.7	- 2.8	3.2	3.7	2.0	0.8	-0.01	1.6	5.2
نسبة النوع لقوة العمل (%)		75.5	72.7	76.0	80.5	81.7	81.5	81.4	80.5	82.7	82.2	79.8
حجم الإعالة الاقتصادية [20] لكل فرد		3.2	3.1	3.4	3.6	3.6	3.5	3.6	3.6	3.7	3.7	3.6

المصدر : المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة. النسب المئوية من حسابات الباحث.

❖ **تطور حجم السكان** : من الجدول رقم (2-1-1) نجد :

يشير هذا الجدول إلى زيادة حجم سكان سورية بين عامي 2001-2011 حوالي (4404) ألف نسمة، أي ما يقارب نصف مليون نسمة سنوياً، منهم (2242) ألف نسمة ذكور، و منهم (2162) ألف نسمة إناث وتعتبر هذه الزيادة كبيرة جدا بالمقارنة مع امكانية استيعاب القوة العاملة في سوق العمل السوري، نسبة النوع تقريبا (105%) أي مقابل كل (100) أنثى تقابله (105) ذكر، اي أن الاناث تقريباً يشكلن نصف المجتمع السوري.

- تطور حجم السكان أقل من سنة وحتى 14 سنة :

يشير هذا الجدول إلى زيادة حجم أقل من سنة وحتى 14 سنة بين عامي 2001-2011 حوالي (1494) ألف نسمة، وتبلغ نسبتهم من إجمالي سكان سورية ما يقارب (40%) وهذا يدل على فتوة المجتمع السوري الأمر الذي يؤدي لارتفاع معدل الإعالة الحقيقة.

- تطور حجم السكان في سن العمل من الفئة العمرية [15- 64]

تشير بيانات هذا الجدول رقم (2) غلى أن حجم السكان في سن العمل من الفئة العمرية [15-64 سنة) في سورية في تزايد مستمر، حيث بلغت الزيادة السنوية (2%) عام 2002 ووصلت ذروتها عام 2008 بلغت (4.8%)، وفي العام 2011 بلغت الزيادة (3.9%)، وبهذا ازادا حجم السكان خلال فترة الدراسة (33%) أي ثلث حجم السكان وهذه النسبة العالية تنعكس بشكل أو بآخر على القوة العاملة في سورية، حجم الإناث في السكان ضمن قوة العمل متوازنة تقريباً مع حسب الذكور، حيث تراوحت نسبة الجنس بين (101-103) ذكر مقابل (100) انثى في كافة سنوات الدراسة، باستثناء العام 2010 بلغت نسبة الجنس فيها (99) ذكر مقابل (100) أنثى، و تتراوح نسبتهم من إجمالي سكان سورية ما بين (56%-59%) خلال الفترة 2001-2011.

- تطور حجم السكان 65 سنة فأكثر:

باعتبار أن المجتمع السوري مجتمع فتي فإن نسبة السكان 65 سنة فأكثر تعتبر قليلة بالمقارنة مع باقي الفئات العمرية، والجدول رقم(2) يبين أن نسمة هذه الفئة العمرية تتراوح ما بين (3.2%-4.2%) من إجمالي سكان سورية خلال الفترة 2001-2011.

❖ **تطور حجم قوة العمل:**

تشير بيانات الجدول (2) إلى أن قوة العمل خلال الفترة (2001- 201) في سورية ازدادت (539) الف نسمة، ثم انخفضت عام 2003 بنسبة (6.7%-)عن سنة 2002، واستمرت بالارتفاع التدريجي لتصل إلى (5.2%) عام 2011، ويعود ذلك للزيادة في حجم السكان في سن العمل، وتتراوح نسبة الذكور ما بين (72%- 82 %).

[20] - **نسبة الإعالة الاقتصادية = أجمالي عدد السكان / جملة عدد السكان العاملين × 100**

❖ **تطور حجم الإعالة الاقتصادية:**

الإعالة الاقتصادية هي إجمالي عدد السكان مقسومة على حجم قوة العمل، يشير الجدول رقم (2) أن الإعالة الاقتصادية تتراوح ما بين (3–4) فرد، أي أن كل فرد يعيل نفسه و (3–4) فرد آخر خلا الفترة 2001–2011 ويعتبر هذا المعدل مرتفع و يعود ذلك إلى فتوة المجتمع السوري كما أشرنا سابقاً .

❖ **العوامل الاقتصادية:**

توجد علاقة وثيقة بين العوامل الاقتصادية وظاهرة البطالة، فإن أي اختلالات اقتصادية في العالم ينتج عنها زيادة في معدلات البطالة، من هنا النظريات الاقتصادية حاولت تفسير ظاهرة البطالة من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، متوسط الآجر الشهري ، وفيما يلي جدول يبين تلك المؤشرات في سورية:

جدول رقم (3) العوامل الاقتصادية المؤثرة المؤثرة على البطالة في سورية خلال الفترة 2001–2011

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مليون ليرة	الرقم القياسي لتطور الناتج المحلي الإجمالي بالأساس 2001 %	نصيب الفرد ل . س	الرقم القياسي لتطور نصيب الفرد بالنسبة لسنة الأساس 2001 %	متوسط الآجر الشهري (ل.س)	الرقم القياسي لتطور متوسط الآجر الشهري بالنسبة لسنة الأساس 2001
2001	974008	% 100	56687	%100	5849	%100
2002	1022303	%105.0	60570	%106.8	6029	%103.1
2003	1074183	%110.3	61206	%108	6380	%109.1
2004	1266891	%130.1	70693	%124.7	6380	%109.1
2005	1506440	%154.7	82459	%145.5	7727	%132.1
2006	1704974	%175.0	91092	%160.7	8696	148.67
2007	2017825	%207.2	105249	%185.7	9017	%154.2
2008	2445060	%251.0	124469	%219.6	10740	%183.6
2009	2519151	%258.6	125175	%220.8	11096	%189.2
2010	2887100	%296.4	126649	%223.4	11344	%194.0
2011	3570200	%366.5	127349	% 224.6	14069	%240.5

المصدر : المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة. النسب المئوية من حسابات الباحث.

يشير الجدول رقم (3) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في سورية للعام 2011 ازداد (266.5) نقطة، أي تضاعف بمقدار (2.66) مرة عن سنة الأساس عام 2001، وهذا انعكس ايجابياً على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث ازداد في العام 2011 حوالي (124.6) نقطة عن سنة الأساس عام 2001، وكذلك تطور الأجر الشهري للفرد حيث ازداد في العام 2011 حوالي (140.5) نقطة عن سنة الأساس عام 2001، وهذه المؤشرات ستنعكس ايجابياً على التنمية الاقتصادية في سورية، ومن المفترض أن تساهم بشكل واضح في خفض معدلات البطالة في سورية، وبالعودة إلى الجدول رقم (1) فإن الأرقام القياسية لأعداد المتعطلين في سورية بالأساس المتحرك خلال

الفترة 2001–2011 تشير إلى أن مؤشر أعداد المتعطلين ارتفع عام 2011 حوالي (82) نقطةعن العام الذي يسبقه، وبافتراض أن العام 2001 هو سنة الأساس نجد أن أعداد المتعطلين قد زادت بنسبة (58.6%)، ويعزى هذا إلى أنه على الرغم من التطور الملحوظ في العوامل الاقتصادية لا تزال أعداد المتعطلين في تزايد مستمر إلى عدم وجود سياسة سكانية واضحة وبرامج اقتصادية ناجحة للحد من مشكلة البطالة.

سادساً: تحليل النتائج ومناقشتها :

❖ الربط بين مؤشر البطالة مع العوامل المؤثرة فيه:

يتطلب تحليل النتائج التأكد من وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية " معنوية " بين البطالة و " حجم السكان الإجمالي وحجم السكان في سن العمل و حجم قوة العمل والناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ل.س) ومتوسط الأجر الشهري ومعدل بطالة الشباب" في سورية خلال الفترة 2001–2011 باعتبار أن البطالة هو المتغير التابع وباقي المتغيرات هي المستقلة ومعرفة علاقة كل متغير بباقي المتغيرات كل على حدا، وباستخدام برنامج spss حصلنا على مصفوفة الارتباط التالية :

- **مصفوفة الارتباط بين المتغيرات :**

تعطينا مصفوفة الارتباط العلاقة بين كل متغير و آخر وأهميته الإحصائية ومن خلالها نستطيع تفسير العلاقة بين كل متغير مع باقي المتغيرات وقبول الفرضية الصفرية أو نفيها.

جدول رقم (4) مصفوفة الارتباط للعلاقة بين حجم البطالة و حجم السكان الإجمالي وحجم السكان في سن العمل و حجم قوة العمل والناتج المحلي الاجمالي و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ل.س) و متوسط الأجر و معدل بطالة الشباب في سورية خلال الفترة 2001–2011

		الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد	الدخل الشهري	أعداد المتعطلين	معدل بطالة الشباب	حجم السكان في سن العمل	حجم قوة العمل	حجم السكان الإجمالي
الناتج المحلي الإجمالي	R	1	.945**	.993**	.327	.324	.987**	.784**	.980**
	Sig	–	.000	.000	.326	.331	.000	.004	.000
نصيب الفرد	R	.945**	1	.948**	.074	.049	.967**	.680*	.968**
	Sig	.000	–	.000	.829	.885	.000	.021	.000
الدخل الشهري	R	.993**	.948**	1	.307	.294	.983**	.788**	.974**
	Sig	.000	.000	–	.358	.380	.000	.004	.000
أعداد المتعطلين	R	.327	.074	.307	1	.967**	.221	.476	.188
	Sig	.326	.829	.358	–	.000	.513	.139	.580
معدل بطالة الشباب	R	.324	.049	.294	.967**	1	.204	.495	.174
	Sig	.331	.885	.380	.000	–	.547	.121	.610
حجم السكان في سن العمل	R	.987**	.967**	.983**	.221	.204	1	.700*	.998**
	Sig	.000	.000	.000	.513	.547	–	.016	.000
حجم قوة العمل	R	.784**	.680*	.788**	.476	.495	.700*	1	.687*
	Sig	.004	.021	.004	.139	.121	.016	–	.020

حجم السكان الإجمالي	R	.980**	.968**	.974**	.188	.174	.998**	.687*	1
	Sig	.000	.000	.000	.580	.610	.000	.020	–

المصدر : الجدول من تصميم الباحث بالاعتماد على برنامج spss.

تشير مصفوفة الارتباط في الجدول رقم (4) الارتباط إلى :

– بلغ معامل الارتباط بين حجم البطالة وحجم السكان (R= 0.188) وبأهمية إحصائية (Sig = 0.29) ويشير هذا إلى أن العلاقة بينهما ضعيفة جداً، وغير دالة إحصائيا لأن قيمة (Sig > 0.05).

–بلغ معامل الارتباط بين حجم البطالة وحجم السكان في سن العمل (R= 0.221) وبأهمية إحصائية ( ) Sig = 0.221، ويشير هذا إلى أن العلاقة بينهما ضعيفة جداً، وغير دالة إحصائيا لأن قيمة (Sig > 0.05).

–بلغ معامل الارتباط بين حجم البطالة وحجم قوة العمل (R= 0.476) وبأهمية إحصائية (Sig = 139) ويشير هذا إلى أن العلاقة بينهما ضعيفة، وغير دالة إحصائيا لأن قيمة (Sig > 0.05).

–بلغ معامل الارتباط بين حجم البطالة ومعدل بطالة الشباب (R= 0.967) وبأهمية إحصائية = Sig (0.00) ويشير هذا إلى أن العلاقة بينهما قوية جداً، دالة إحصائيا لأن قيمة (Sig < 0.05).

–بلغ معامل الارتباط بين حجم البطالة والناتج المحلي الإجمالي (R= 0.327) وبأهمية إحصائية = Sig (0.326) ويشير هذا إلى أن العلاقة بينهما ضعيفة جداً، وغير دالة إحصائيا لأن قيمة (Sig > 0.05).

–بلغ معامل الارتباط بين حجم البطالة ونصيب من الفرد الناتج المحلي الإجمالي (R= 0.074) وبأهمية إحصائية(Sig = 0.835) ويشير هذا إلى أن العلاقة بينهما ضعيفة جداً، وغير دالة إحصائيا لأن قيمة (Sig > 0.05).

–بلغ معامل الارتباط بين حجم البطالة و الدخل الشهري للفرد (R= 0.307) وبأهمية إحصائية = Sig (0.358) ويشير هذا إلى أن العلاقة بينهما ضعيفة جداً، وغير دالة إحصائيا لأن قيمة (Sig > 0.05).

كما تظهر المصفوفة الواردة في الجدول رقم (5) بوجود علاقة ارتباط طردية وقوية جدا بين وحجم السكان الإجمالي وحجم السكان في سن العمل و حجم قوة العمل والناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ل.س) و الدخل الشهري ، ودالة إحصائياً.

❖ المناقشة: يفسر ضعف علاقة الارتباط بين حجم البطالة وكل من(حجم السكان، وحجم السكان في سن العمل وحجم قوة العمل، والناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والدخل الشهري للفرد) بسبب تذبذب بيانات البطالة خلال فترة الدراسة بالمقارنة مع العام 2001، حيث لوحظ أن تلك البيانات كانت مرتفعة في النقاط الزمنية (2002–2004–2008–2011)، ومنخفضة في باقي النقاط، يرافقه ارتفاع مستمر وتطور العوامل الديموغرافية (باستثناء معدل بطالة الشباب، وحجم قوة العمل)، وارتفاع ملحوظ في العوامل الاقتصادية كافة خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن رغم التطور الاقتصادي في سورية من خلال ارتفاع الناتج المحلي عام 2011بنسبة (266.5%)، وارتفاع نصيب الفرد منه عام 2011 بنسبة(124.6%) وارتفاع دخل الفرد الشهري عام 2011 بنسبة (140.5%)، إلا أن البطالة ازدادت بنسبة (59.2%) عام 2011 وذلك بافتراض أن العام 2001 هو سنة الأساس، ويعزى السبب إلى عدم وجود رؤية واضحة وسياسة سياسة اقتصادية ذات جدوى، لمشكلة البطالة مع غياب التخطيط الممنهج لحل مشكلة البطالة، يرافقه عدم الوضوح والدقة في تحديد العاطل عن العمل إذ تكتفي دوائر الإحصاء بالأعداد المسجلة في الشؤون الاجتماعية.

النتائج و المناقشة :

أولاً : النتائج:

-زيادة عدد المتعطلين خلال الفترة المدروسة بنسبة (58.6%)

-الفجوة الجندرية لأعداد المتعطلين عن العمل لصالح الذكور في الأعوام كافة.

-معدل بطالة الشباب ازداد في العام 2011 بنسبة (12.3%)

-الفجوة الجندرية لمعدل بطالة الشباب ايضاً لصالح الإناث في الأعوام كافة

-الناتج المحلي الإجمالي في سورية للعام 2011 ازداد (266.5) نقطة عن سنة الأساس عام 2001.

-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ازداد في العام 2011 حوالي (124.6) نقطة عن سنة الأساس عام 2001.

-تطور الأجر الشهري للفرد ازداد في العام 2011 حوالي (140.5) نقطة عن سنة الأساس عام 2001.

-توجد علاقة ارتباط ضعيفة جداً وغير دالة إحصائيا بين حجم البطالة وحجم السكان الاجمالي وحجم السكان في سن العمل و حجم قوة العمل والناتج المحلي الاجمالي و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (ل.س) و متوسط الأجر الشهري.

-يوجد علاقة ارتباط قوية جداً و دالة إحصائيا بين حجم البطالة ومعدل بطالة الشباب .

-توجد علاقة ارتباط بين السكان الاجمالي وحجم السكان في سن العمل و حجم قوة العمل والناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (ل.س) و متوسط الأجر الشهري قوية جداً.

ثانياً : التوصيات :

ضرورة وضع سياسات وبرامج اقتصادية وتنموية تحد من مشكلة البطالة في المجتمع السوري وذلك من خلال:

-الاستفادة من تطور العوامل الاقتصادية (الناتج المحلي، نصيب الفرد منه، وارتفاع دخل الفرد الشهري) في تأمين فرص عمل اكبر تتناسب مع الأعداد الداخلة إلى سوق العمل سنوياً.

-إن وجود علاقة ارتباط قوية جداً بين حجم البطالة ومعدل بطالة الشباب ، يدل على أن النسبة العظمى من المتعطلين هم في سن الشباب [24-15]، وبالتالي من الضروري الاهتمام بفئة الشباب وتوفير فرص العمل اللازمة لهم.

-معدل بطالة الإناث يعادل تقريباً ثلاث أضعاف معدل بطالة الذكور، وبالتالي لا بد من توفير فرص عمل للإناث وإشراكها في جميع القطاعات في سوق العمل.

-تدريب العاطلين عن العمل على إقامة المشروعات الصغيرة ، ومساعدتهم في إنشاء تلك المشاريع.

-الاتجاه نحو القطاع الخاص، وعدم الاعتماد على توفير فرص عمل على الدولة وحدها.

المراجع:

1 إبراهيم العلي ، إنشاء وتطوير نظم المعلومات الخاصة بسوق العمل في سورية ، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، دمشق ، سورية 1997.

2 جلول، صابر، الأبعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سورية، الواقع، الأسباب، الحلول، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2002.

3 رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد226،الكويت، أكتوبر1997.

4 – صطوف الشيخ حسين، ، "البطالة في سوريا (1994–2004)، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق سوريا، 2008.

5 –العلي، ابراهيم ، إنشاء وتطوير نظم المعلومات الخاصة بسوق العمل في سورية ، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، دمشق ، سورية ، 1997.

6 –عمار عماري ، بعض الملاحظات على التنمية البشرية وسبل النهوض بها في الجزائر ، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الثالث حول واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الاسلامية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، نوفمبر 2007.

7 –المصبح، عماد الدين، العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية، دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، 18–17. مارس 2008.

8 –مطنتيوس، ميخائيل،التعطل في دول الاسكوا،الأردن، 1993.

9 – يعقوبي ، محمد، تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990–2010)،جامعة المسيلة، قسم العلوم التجارية، الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية :

10- Ahn, Namkee, Garcia, Juan Ramon & Jimeno, Juan Francisco, The Impact of Unemployment on Individual Well – Being in the EU, EUROPEAN NETWORK OF ECONOMIC POLICY RESEARCH,2004,

11- Gregory N. M,(2006), Macroéconomie, De Boeck, Paris, edition Féve. P et Ortega. J, (2004),"Macroéconomie: Approche pratique contemporaine ", Dunod , Paris.

12- Gregory. N. M,Macroéconomie, De Boeck, Paris, edition, ,(2006).

13- Kabbani, Nader & Kotra, Ekta, Youth Employment in the MENA Region: A Situational Assessment, World Bank, 2005,

14- Office National Des Statistique L'emploi Et Le Chômage , Donnes Statistique, N° 226 , Editions ONS , Algérie , 1995.

15- Sobry. C etVerez J. C, "Éléments de macroéconomie: une pproche empirique et dynamique", Editions EllipsesParis, (1996).

17 - ThierryTacheix, L’essentielde la macroéconomie,Gualino, Paris(2000).

18- Tremblay. R, " Macroéconomique modernes: théories et réalité ",Edition Etudes vivantes, Québec, (1992).